

الطاقة الشمسية في ليبيا وعصر ما بعد النفط

وتستحقها في مجال أبحاث وتطبيقات الطاقة الشمسية باعتبارها أحد أهم المصادر البديلة للنفط في عصر ما بعد النفط ، وأن بإمكان ليبيا أن تستمر كبلد مصدر للطاقة بعد نزوب النفط من خلال تسخير الطاقة الشمسية في إنتاج الهيدروجين الذي يمكن أن يزود المنطقة وأوروبا بما تحتاجه من الطاقة النظيفة ، و يساهم في خفض انبعاثات غازات الانحباس الحراري وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي التخفيف من الآثار المناخية لهذه الانبعاثات . ولتحقيق مثل هذه التطلعات، وهي ليست ضرباً من ضروب الخيال، دعونا إلى تطوير الأجهزة القائمة على موضوع الطاقة الشمسية واستحداث أجهزة جديدة، واقتراحنا في هذا الصدد إنشاء جهاز متخصص تحت اسم الهيئة العامة (أو أي مسمى آخر) لتنمية تطبيقات الطاقة المتجددة .

والآن وبعد مرور كل هذه السنوات نعود مرة أخرى لهذا الموضوع الهام للتساؤل عن أوضاع الطاقات المتجددة في ليبيا بصفة عامة والطاقة الشمسية بصفة خاصة ، بعد أن لاحظنا استمرار فتور الحماس لاستخدام هذه المصادر من قبل القطاعات الاقتصادية وعدم تحقيق أي مساهمة تذكر في الخليط الطاقوي للبلاد ، وأنه بدلا من استحداث جهاز (أو هيئة) عامة لتنمية الطاقة المتجددة ليقوم بمهام التخطيط والإشراف على كافة الأنشطة والبرامج المتعلقة بالطاقة

كنا قد تناولنا في افتتاحية لأحد الإعداد السابقة منذ ما يزيد عن عشر سنوات (وبعد سلسلة من الندوات والملتقيات التي تمت على أعلى المستويات وكانت مبعثاً للتفاؤل) موضوع الطاقة الشمسية في ليبيا وأهمية البدء في انطلاقة حقيقية لتطبيقها في شتى المجالات ابتداءً بتسخين المياه للأغراض المنزلية ، مروراً بالأغراض الصناعية، و انتهاءً بتوليد الطاقة الكهربائية سواء باستخدام الخلايا الشمسية أو بالخطوات البرجية أو بمحولات طاقة الرياح ، وشددنا على أهمية أن تستند هذه الانطلاقة على أسس علمية وإجراءات عملية ذات جوانب تشريعية ومالية وإدارية ضمن برنامج طويل الأمد يمتد حتى عام 2020 على الأقل .

وبعد مرور خمس سنوات من تاريخ ذلك العدد (أي قبل خمس سنوات من الآن) عدنا إلى نفس الموضوع في افتتاحية أخرى بعد أن لاحظنا فتور الحماس الذي كان سائداً من قبل وطال انتظارنا للانطلاقة المنشودة في مجال الطاقة الشمسية ولم نجد أي تطبيق ملموس على أرض الواقع سواء بالنسبة للسخان الشمسي أو الخلايا الشمسية أو طاقة الرياح . وقد بينا في تلك الافتتاحية بأن الأمر لم يعد يحتل التأخير وأن هناك حاجة إلى تكثيف الجهود من قبل جميع الأجهزة التنفيذية وفي مقدمتها اللجنة الشعبية العامة من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بأن تتبوأ بلادنا المكانة التي تليق بها

النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع أمر يتطلب الإسراع في برامج إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من اقتصاد يعتمد على دخل النفط بشكل أساسي إلى اقتصاد متعدد مصادر الدخل، والعمل على تشجيع تدفق الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وإصدار القوانين والتشريعات الكفيلة بتحقيق ذلك، فإن النجاح في إيجاد بدائل للطاقة عوضاً عن النفط أمر يتطلب التخطيط الحزم منذ الآن لخليط الطاقة المستقبلي نوعاً وكمياً (بما يكفل تلبية الطلب المستقبلي على الطاقة)، والذي يجب أن تلعب الطاقات المتجددة دوراً أساسياً فيه .

وبطبيعة الحال، فإن حجر الزاوية في أي مخطط مستقبلي للطاقة المتجددة في ليبيا يجب أن يركز على توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لأبحاث وتطبيقات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وإصدار القوانين والتشريعات التي من شأنها تحقيق تقدم حقيقي وملحوس في استخدامات الطاقة المتجددة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مشروعات الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، ودعم الأجهزة البحثية القائمة.

ولإيماننا بأن الطاقة المتجددة يمكن أن تلعب دوراً هاماً وحيوياً في مستقبل الطاقة في ليبيا، فإننا نكرر الدعوة لاستحداث جهاز عام (أو هيئة عامة، أو حتى أمانة) لتنمية استخدامات الطاقات المتجددة (وفي مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) ليقوم بمهام النهوض بقطاع الطاقة المتجددة كي يساهم في تحقيق نقلة نوعية في هيكلة خليط الطاقة المستقبلي.

أمين لجنة التحرير

المتجددة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية رأينا تقلص المشهد العام لقطاع الطاقة المتجددة بحيث أصبح يقبع في خلفية الصورة العامة للطاقة في ليبيا التي يشغل النفط أكبر مساحة منها، ورأينا انكماش مركز دراسات الطاقة الشمسية إلى إدارة ضمن مركز الطاقات المتجددة وتحلية المياه الذي يغلب عليه الاهتمام بالطاقة الجديدة وليس المتجددة بحكم طبيعة وحجم الأعمال السائدة فيه.

إن ليبيا كدولة نفطية تزخر بإمكانيات نفطية وغازية لم تكتشف بعد، لا بد لها بطبيعة الحال من بذل كافة الجهود لاستكشافها وتطويرها واستغلالها الاستغلال الأمثل، ولكن النفط في نهاية المطاف مصدر طاقة آيل للنضوب وربما بأسرع مما نتصور خصوصاً إذا استمر الاعتماد عليه في الأغراض غير الطاقية، واحتياجات ليبيا من الطاقة في تصاعد مستمر وذلك في ضوء تطلعات المجتمع وسعيه إلى تحقيق المزيد من التقدم والرقي والرفاهية، وإن كان هذا التصاعد سيعتمد على معدلات النمو الاقتصادي التي سيتمكن الاقتصاد الوطني من تحقيقها، الأمر الذي قد يصبح فيه النفط خلال فترة زمنية منظورة عاجزاً حتى عن تلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة .

وفي المقابل فإن الطاقة الشمسية مصدر متجدد ودائم ما دامت السموات والأرض، وبلادنا تتمتع بإمكانيات هائلة من هذا المصدر المتجدد. والمنطق يقتضي استغلال جزء من عائدات النفط للاستعداد لعصر ما بعد النفط، ليس فقط فيما يتعلق بإيجاد بدائل للطاقة لتحل محل النفط، بل وكذلك إيجاد بدائل للدخل بما يكفل اضطراد النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق ذلك خلال فترة زمنية محددة.

وفي حين أن النجاح في إيجاد بدائل للدخل تكفل اضطراد